

الأسلحة الفرنسية في ميزان التسليح

تختلف الآراء في قرار فرنسا برفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط . فهناك من يقول إنه لمصلحة إسرائيل ، وهناك من يقول إنه لمصلحة العرب . وفي فرنسا يقولون أنهم يريدون إقامة نوع من التوازن في تصدير الأسلحة .

ومع أن قرار الرئيس الراحل شارل ديغول بحظر تصدير الأسلحة يوم كانت إسرائيل هي المشتري الوحيد للأسلحة الفرنسية كان لمصلحة العرب ، فإن ذلك لم يمنع إسرائيل من أن تتدبر مصادراً أخرى سواء في تسليحها الثقيل أو في الحصول على قطع للأسلحة الفرنسية .

ومهما كانت الحجج التي يحتج بها كل فريق من فرقاء تفسير القرار الفرنسي الأخير برفع الحظر ، فإن ما لا يختلف عليه اثنان هو أنه كان بالدرجة الأولى لمصلحة فرنسا بالنظر إلى ما تعانيه من عجز في ميزان مدفوعاتها . وبالنظر إلى أن تصدير الأسلحة هو مورد مهم في تغطية هذا العجز .

ولا شك في أن بعض الأسلحة الفرنسية مفيد للعرب . ولكنها ليست أسلحة أساسية ، ولا هي تشكل السلاح الأهم للجيش العربي الأساسية المقاتلة ، وهي جيوش مصر وسوريا والعراق التي تعتمد السلاح السوفياتي منذ زمن طويل . ولذلك فإن الأسلحة التي سيشتريها العرب من فرنسا ، على فائدها ، لن تقلب ميزان التسليح بصورة جذرية .

فلا هي تشكل البديل للسلاح الأميركي لدى إسرائيل بالشكل الذي يجعلها مستقلة ، عن مصدر تسليحها الأساسي ، ولا هي تشكل البديل للسلاح السوفياتي لدى الجيوش العربية الأساسية بحيث يجعلها أقل اعتماداً على مصدر تسليحها الأول .

والاحتمال الأرجح ، إذن ، هو أن المشتريين العرب للأسلحة الفرنسية هم بالدرجة الأولى من الدول التي تملك فائضاً مالياً كبيراً - كدول الخليج - وهي دول لا تواجه أعباء قتالية . وهذا هو المخرج الذي يحل مشكلة فرنسية بأقل حرج ممكن من حيث أنه لا يشكل خلافاً بموازين التسليح الأساسية في المنطقة .

وبهذا المنظار يبدو فعلاً أن قرار الحظر لم يعد ذا موضوع إلا من حيث أنه يشكل ضرراً لفرنسا في سوق لها فيها منافسون .

على أن كل سلاح ، مهما كان مصدره يبقى مقيداً للعرب إذا وضع في المعركة .

سليمان القرزلي